قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٢٠١٧ لسنة ٢٠١٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٢ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل لجنة عليا لتنقية قواعد البيانات القومية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٥٩ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء وحدة لإدارة وتنفيذ مشروعات استكمال وربط قواعد البيانات القومية ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تشكل لجنة عليا لإدارة وتنفيذ مشروعات ربط واستكمال قواعد البيانات القومية برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كلٍّ من السادة :

وزير الدفاع والإنتاج الحربى .

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

وزير الداخلية .

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

وزير المالية .

رئيس جهاز المخابرات العامة .

رئيس هيئة الرقابة الإدارية .

ممثل عن رئاسة مجلس الوزراء .

وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة من وزارات الدولة وهيئاتها ومصالحها ، ويكون لمندوبى الوزارات والهيئات والمصالح الذين يتم اختيارهم من ذوى الخبرة الصلاحية الكاملة فى اتخاذ القرارات المناسبة نيابةً عن الوزارات التى يمثلونها .

(المادة الثانية)

يقوم وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأعمال المنسق العام للجنة .

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة دون غيرها بما يلى :

١ - التعاون مع الجهات ذات الصلة لحصر واستكمال إنشاء قواعد بيانات أفراد ومؤسسات المجتمع على المستوى القومى وربطها بشبكة حكومية مؤمنة .

٢ - تنقية قواعد البيانات المتعددة فى الجهات الحكومية المختلفة للتعامل مع اقتصاد الظل ، وضبط المنظومة الضريبية ، والتأمينية ، والتنمية الاقتصادية .

٣ - وضع خطط وآليات لمراجعة ، وتدقيق ، وتداول البيانات بين الجهات المختلفة على مستوى الدولة بما ييسر تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين .

٤ - القيام بجميع المهام التنسيقية بين الجهات لإنشاء وتحديث قواعد البيانات القومية والاقتصادية .

٥ - إنشاء وتحديث التطبيقات وقواعد البيانات القومية وذلك لاستهداف وتصنيف الأسر بما يساهم فى خدمة منظومة الدعم .

٦ - إنشاء شبكة لتبادل البيانات والمعلومات الحكومية طبقًا لأفضل تكنولوجيا تأمين البيانات وإلزام الجهات بالربط بها وإتاحة بياناتها طبقًا للقواعد القانونية وقواعد الخصوصية .

٧ - إتاحة وتكامل البنية التحتية على مستوى الوزارات والمحافظات على مستوى الدولة .

٨ - إنشاء مركز الحوسبة الخاص بالحكومة المصرية مما يساهم فى رفع كفاءة البنية الأساسية وتقليل المشتريات الحكومية مع تأمين كامل البيانات .

(المادة الرابعة)

تكون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هى الوزارة المسئولة والمنوط بها الإعداد الكامل والتنفيذ للمشروع القومى لبناء واستكمال وربط قواعد البيانات القومية ، ولها كافة الصلاحيات فى التعامل مع كافة أجهزة الدولة والوزارات للحصول على قواعد البيانات الخاصة بكل جهة وأى تطبيقات تساعد على إتمام المهام الموكلة للجنة .

(المادة الخامسة)

يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٩ شوال سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٢٤ يوليو سنة ٢٠١٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس/ شريف إسماعيل